

Distr.: General  
20 December 2011  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة السادسة والستون

الجمعية العامة  
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة  
البند ٥ من جدول الأعمال  
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية  
المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ موجهتان  
إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى  
الأمم المتحدة

إني أكتب إليكم مرة أخرى لتسجيل قلقنا البالغ إزاء الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، التي تستمر في التدهور السريع نتيجة للأعمال الاستفزازية غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ومستوطنوها الخارجون عن القانون. وما زال السكان المدنيون الفلسطينيون يعانون من الدمار ومن الصدمات جراء الجرائم التي ترتكب ضدهم إذ تواصل السلطة القائمة بالاحتلال وميليشيات المستوطنين المتطرفين التصرف بمنتهى العنف والعنصرية وفي تجاهل تام للقانون الدولي ولحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني.

وكما أفاد مؤخرا مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، زادت اعتداءات المستوطنين على المدنيين الفلسطينيين هذا العام بنسبة لا تقل عن ٥٠ في المائة. كما زادت هذه الاعتداءات، المرتكبة جميعها على مرأى ومسمع من قوات الاحتلال الإسرائيلي، كيدا وحدة، إذ إنها تستهدف المدنيين، شبابا وشبابا، وممتلكاتهم وأرزاقهم، وأماكن تعبدتهم، بما في ذلك المساجد والكنائس. وتسببت أعمالهم العنيفة غير القانونية في دمار واسع النطاق وهي توجب التوترات والحساسيات الدينية بشكل خطير. وعلاوة على ذلك، لا شك أن هذه



الاعتداءات المؤسفة ليست حوادث منعزلة بل إنها تشكل خطة واضحة للمستوطنين ومناصريهم داخل الحكومة والجيش الإسرائيليين لترويع أبناء الشعب الفلسطيني وجعل ظروف عيشهم على درجة لا تطاق من القساوة، بهدف إخراجهم قسرا من أراضيهم وبالتالي زيادة ترسيخ هذا الاحتلال الأجنبي الحربي غير المشروع.

وفي الأسبوع الماضي لوحده، اعتدى مستوطنون إسرائيليون على ما لا يقل عن ثلاثة مساجد أخرى، حيث أحرقوها وخربوها بكتابة عبارات شائنة تشكل تحريضا خطيرا. وفي يوم الأربعاء ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أضرم مستوطنون متطرفون النار في مسجد عكاشة بالقدس الذي يعود إلى القرن الثالث عشر ورسموا على جدرانها بالرش عبارات بغیضة وقذحية بشأن الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) وخربوا الأنايب ما أدى إلى إغراق المبنى بالمياه. وفي اليوم التالي، ١٥ كانون الأول/ديسمبر، أضرم مستوطنون إسرائيليون النار في مسجد النور بقرية برقة قرب رام الله كما دنسوا جدرانها بعبارات تحريضية، منها إعلان "حرب". كما استهدف مستوطنون القرية في حملات شنوها مؤخرا أتلّفوا خلالها أشجار زيتون عديدة. وشن مستوطنون اليوم هجوما على مسجد الصحابة في قرية بني نعيم، جنوبي الخليل، وخربوه ورشوا عبارات معادية للمسلمين وشعارات مناصرة للمستوطنين على كل جدران المسجد.

وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، دخل مستوطنون إسرائيليون بالقوة كنيسة مار يوحنا المعمدان الأرثوذكسية، التي توجد في غور الأردن. واعتدى المستوطنون على الكنيسة على مرأى ومسمع من قوات الاحتلال، وخربوها وألقوا دمارا بمحتوياتها وبأبوابها ونوافذها وكذلك بعدة صلبان بالكنيسة. وفي هذا الصدد، فقد بات من الواضح جليا أن المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين يحاولون إشعال فتيل النزاع الديني بشن مثل هذه الهجمات على دور العبادة الفلسطينية، سواء كانت إسلامية أو مسيحية، ويُسمح لهم بذلك.

كما ارتكب مستوطنون إسرائيليون عدة جرائم أخرى في الأيام الماضية ضد المدنيين الفلسطينيين والممتلكات الفلسطينية في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة. وشملت الاعتداءات الأخيرة اعتداء مستوطنين على حقول زيتون في قرية بورين قرب نابلس، قطعت فيها ١٥ شجرة على الأقل؛ وهجوم مستوطنين على قرية دوما قرب نابلس، حيث أضرموا النار في سيارة وصهريج للمياه وحاولوا أيضا إحضام النار في حافلة؛ وإشعال النار في سيارة بقرية ياسوف وسيارة أخرى بقرية حارس في منطقة سلفيت. وكان آخر حادث من هذا القبيل هجوم شنه فجرًا عشرات من المستوطنين على قرية بيتين قرب رام الله، حيث أضرموا النار في خمس سيارات، ودمروها بالكامل، وتسببوا كذلك في إلحاق أضرار بواجهات ونوافذ

المباني القريبة. ولم تقم قوات الاحتلال الإسرائيلي الموجودة في عين المكان بإلقاء القبض على أي مستوطن، وإنما اكتفت بتفريقهم بعد الهجوم.

وفي الخليل أيضا، حيث يواصل مئات المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين والمجرمين إزعاج وترويع أكثر من ١٨٠.٠٠٠ مدني فلسطيني يعيشون هناك، هاجم مستوطنون فلسطينيين في مركز المدينة يوم الجمعة ١٦ كانون الأول/ديسمبر، وبصقوا على شبان فلسطينيين وضربوا آخرين. وكالمعتاد، لم يفعل الجنود الإسرائيليون المتواجدون على مقربة من عين المكان شيئا لحماية المدنيين من اعتداءات المستوطنين واستخدموا القوة ضد ناشطين دوليين في المكان كانوا يحاولون تصوير الاعتداءات العنيفة، فهشموا ما لديهم من آلات التصوير وقاموا بتخويفهم.

ويرتبط مروق المستوطنين الإسرائيليين غير القانونيين وعدوانهم بطبيعة الحال ارتباطا أصيلا بمروق السلطة القائمة بالاحتلال من القانون وبجملتها الاستيطانية الشرسة والمدمرة الهادفة إلى احتلال كامل الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما القدس الشرقية. وبينما تواصل القيادة الفلسطينية وبقية المجتمع الدولي الدعوة والعمل من أجل حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، تستمر إسرائيل في توسيع وترسيخ مستوطناتها يوميا، ما يضر بشكل كبير بحل الدولتين ويضعف إمكانية تحقيقه. ويتواصل الإعلان عن بناء المستوطنات كما يتواصل هدم المنازل الفلسطينية ومصادرة الأراضي الفلسطينية.

وفي يوم أمس، ١٨ كانون الأول/ديسمبر، نشرت الحكومة الإسرائيلية مناقصة لبناء ١٠٢٨ وحدة استيطانية أخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكما جاء في بيان وزارة الإسكان الإسرائيلية، ستبنى ٥٠٠ وحدة في مستوطنة "حار حوما"، الواقعة في جبل أبو غنيم في القدس الشرقية المحتلة، وستشيد ٣٤٨ وحدة في مستوطنة "بيتار عليت"، الواقعة غربي بيت لحم، وستبنى ١٨٠ وحدة في مستوطنة "غفعات زئيف"، الواقعة بين القدس الشرقية المحتلة ورام الله. وبموازاة ذلك، يواصل أعضاء الكنيست الإسرائيلي محاولاتهم من أجل "إضفاء الطابع القانوني" على ما يسمى "البؤر الاستيطانية" التي أقيمت على الأرض الفلسطينية. وكل هذه الاستفزات تتم في ظل نداءات صاحبة من المجتمع الدولي تدعو إسرائيل إلى وقف هذه الحملة الاستيطانية العدوانية غير القانونية ووسط جهود تبذلها المجموعة الرباعية لإحياء المفاوضات بين الجانبين في سبيل تحقيق حل الدولتين، كما أنها تستخف بالنداءات الموجهة والجهود المبذولة في هذا الصدد وتبرهن مرة أخرى على إفلات إسرائيل من العقاب وازدراءها المطلق للقانون الدولي ولالتزاماتها بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة وفقا للميثاق وللقرارات ذات الصلة.

كما شهدت الفترة الأخيرة مواصلة إسرائيل لهدم أملاك الفلسطينيين. فقد أصدرت السلطة القائمة بالاحتلال اليوم إخطارات بالهدم لأسر فلسطينية في قرى بشمال غور الأردن معلنة نيتها هدم عدة منازل وحظائر. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر أيضا، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بهدم أربعة منازل في منطقة المخروور في بيت جالا، وهي بلدة غالبية سكانها من المسيحيين، قرب بيت لحم، يتم خنقها جراء النشاط الاستيطاني الإسرائيلي غير القانوني. وفي اليوم نفسه، قدمت قوات الاحتلال لعدة أسر فلسطينية إخطارات بمنع استصلاح الأراضي في المنطقة، بدعوى أن الأراضي هي "ملكية إسرائيلية". كما أعلنت السلطة القائمة بالاحتلال عن خطط لمصادرة أراض تابعة لحقوق كرمزان من أجل توسيع الجدار غير القانوني في بلدة بيت جالا، التي قلصت إلى ثلث حجمها منذ أن بدأ الاحتلال الإسرائيلي في عام ١٩٦٧. وفي هذا الصدد، يجب ملاحظة أن مدينة بيت لحم تحيط بها الآن ١٩ مستوطنة إسرائيلية، فضلا عن الجدار وعن شبكة من الطرق الالتفافية المقصور استخدامها على الإسرائيليين.

وأمام هذا التصاعد الواضح للانتهاكات والاستفزازات الإسرائيلية، ندعو المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى أن يتصرف عن اقتناع لإرسال رسالة واضحة إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مفادها أن كل هذه الأعمال غير القانونية لن يتسامح معها ويجب وقفها تماما. ويجب مطالبة إسرائيل بشكل قاطع بوقف وعكس حملتها الاستيطانية غير القانونية ويتعين اتخاذ تدابير جادة جماعية لكفالة مساءلة إسرائيل في حال رفضها الامتثال للالتزامات القانونية التي تقع على عاتقها، بما في ذلك بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. وفي غياب ذلك، فإننا إنما سنظل نشاهد مزيدا من التدهور في الحالة على الأرض، وإخفاق أي جهود تبذل لاستعادة الثقة بين الجانبين وإحياء عملية السلام، ومواصلة تقويض حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، مع ما سترتب على ذلك من عواقب وخيمة على أبنائنا وعلى المنطقة برمتها.

وتأتي هذه الرسالة متابعة لرسائلنا السابقة بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي بلغ عددها ٤١٤ رسالة منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/ES-10/542-) إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (S/2011/768) سجلا أساسيا للجرائم التي ما برحت ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وأعمال إرهاب الدولة

والانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها للعدالة.

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة باعتبارها من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير،

المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

---